اعتراضات ابن الحاج (٧٤٦ هـ) على النحاة

م. د نوفل إسماعيل صالح* و أ.م. د حسين إبراهيم مبارك*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٤/٢٩ تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢٩

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على من لم يكتب بقلم، وعلى آله وصحبه ما خطّ القلم.

أمّا بعدُ...

فإنّ مقرب ابن عصفور من الكتب التي لاقت عناية فائقة من لدن النحاة فتلقوه بالشرح والتعليق والنقد. وأول من شرحه بهاء الدين ابن النحاس (ت٦٩٨هـ) الذي كتب تعليقةً عليه. و ابن الحاج الذي تعقّبه في مواطنَ كثيرةٍ، وشروح أبي حيان وغيرها فضلًا عن الشروح الأخرى التي لم تصل إلينا حتى الآن. وقد وقع اختيارنا على دراسة شيءٍ من اعتراضات ابن الحاج النحوية على ابن عصفور بشكل خاص والنحويين بشكل عام. وعلى الرغم من أنّ كتب ابن الحاج هي من الكتب المفقودة أيضًا غير أننا وجدنا أنّ النحاة احتفظوا بكثير من هذه الاعتراضات والآراء التي انفرد بها وخالف النحاة. والحق أنّ هذه الشخصية الأندلسية بها حاجة إلى أن تخصّ بدراسة مستقلة؛ لذلك فإننا ارتئينا أن ندرس بضعة من المسائل النحوية التي خالف بها ابن عصفور والنحاة.

التمهيد

سطور من حياة ابن الحاج وآثاره العلمية:

لقد ضنت كتب التراجم والطبقات عن ذكر حياة ابن الحاج وسيرته وشيوخه ولم تجد أحدًا كَتب عنه رغم طول البحث والتنقيب ما خلا جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) الذي تحدث عن حياته بشيء مختصر إذ قال ما نصه: ((هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الاشبيلي، المعروف بابن الحاج قرأ على الشلوبين وأمثاله، وله كتاب على

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .
* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

سيبويه املاء، ومصنف في الإمالة وفي علوم القوافي، ومختصر خصائص ابن جني، ومصنف في حكم السماع، ومختصر المستصفى، وله حواشٍ في مشكلاته وعلى سر الصناعة، ونقود على الصحاح وايرادات على المقرّب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء. مات سنة سبع وأربعين وستمائة، ذكره الشيخ مجد الدين في البلغة وقال ابن عبد الملك: كان محققا في العربية، حافظا اللغات مقدّمًا في العروض، روى عن الدباج . ومات سنة إحدى وخمسين، وقال البدر السافر: برع في اللسان حتى لم يبق من يفوقه أو يدانيه وله ذكر في جمع الجوامع))[١].

وقد ردد الذين جاؤوا من بعده ما قاله ولم نجد أحدا رجع إلى غير البغية أو زاد شيئا على السيوطي[٢].

ووصفه الشاطبي ت(٧٤٩هـ) وهو يذكر رأيه في جواز التعجب من السواد والبياض بأنه((من حذّاق النحويين))[٣].

وعلى الرغم من ضياع مؤلفاته ـ رحمه الله ـ إلا إن كثيرًا من النحاة الذين جاؤوا بعده قد نقلوا آراءه وانتصروا له في بعض المواضع، وردّوا عليه في مواضع أخرى ، كما سيتضح ذلك من خلال هذه الدراسة ـ بإذن الله ـ فقد نقل عنه أبو حيان في الارتشاف[٤] والبحر

١ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة،ط١، ١٣٨٤هـ ،١٩٦٤م : ٣٥٩/١.

٢ـ ينظر: نفح الطيب، للمقري، تعليق إحسان عباس، طبعة دار صادر ، لا.ط، د.ت :١٤٨/٤، و الوسيط في تاريخ النحو العربي، د: عبد الكريم محمد الاسعد، دار الشوّاف، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م :١٦٤، و المقرب دراسة وتحليل، حسين إبراهيم مبارك، رسالة ماجستير، آداب بغداد ١٩٩٩ : مقدمة التحقيق:٤٩، والمقرّب دراسة وتحليل:٢٣، و النحو والنحاة المدارس والخصائص، خضر موسى محمد حمّود، عالم الكتب، بيروت،ط٣، ٢٠٠٣م :١٨٣، و الدراسات اللغوية في الأندلس، رضا عبد الجليل الطيار، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، لا، ط، ١٩٨٠م :٣٩.

٣ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، الشاطبي أبو اسحاق إبراهيم بن موسى(ت٧٩٠هـ) تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠١٢م : ١٠٤/٤ .

٤ـ ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق ـ د: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م : ٢٩١/٢، ٤٩٢، ٨٤٩، ١٠٢١/٣، ١٠٢٢، وغيرها.

المحيط[١]، وابن هشام[٢]، والشاطبي [٣]، والسيوطي [٤]، والفاكهي [٥]، وغير ذلك من المصادر التي يضيق المقام عن حصرها.

وقد وصفه د: شوقي ضيف بأنه واحد من أهم تلاميذ أبي علي الشلوبين وأشار إلى بعض أرائه النحوية وهي:

١ـ مجيء (لو) للتعليق في المستقبل.

٢ـ موافقته للمبرد في حرفية (كان) .

٣ـ عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملته الخبرية.

٤ـ عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول في حالة اللبس[٦].

إنّ ما ذكره د: شوقي ضيف من آراء نحوية يُعدُ غيضًا من فيضٍ، وقد جمعنا له آراًء اجتهادية وردودًا على النحاة واختيارات تزيد على السبعين موضعًا درسنا بعضًا من ردودهِ على النحاة وتركنا ما بقي من آراء واختيارات إلى دراسات أخرى ـ بإذن الله ـ .

ولم تكن آراؤه مقتصرة على النحو فحسب وإنما نُقلت عنه آراء في اللغة والصرف، من ذلك ما ذكره أبو حيان في الارتشاف بقوله: ((ومصدر فَعَلَ اللازم ينقاس على فُعُول كَقَعَدَ قُعُودًا ، مالم يغلب فيه فِعَالة أو فِعَال أو فُعال أو فَعِيل أو فَعَلان، أو يندر فيه فُعُول كسُكُت، وكون القياس فيه فُعُول هو مذهب سيبويه، والأخفش، والجمهور والخلاف فيه كالخلاف في (فَعْل)هل هو مقيس فيما سُمِعَ وما لم يُسمع. أو مقيس فيما لم يُسمع أو

١ـ ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ت، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م : ٣٧٣/١، ٣٧٩/٦ ،٨٠/٨.

٢ـ ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق.د: مازن المبارك، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط١ : ٣٤٥/١، ٦٤٩/٢، ٧٨٠.

٣ـ ينظر: المقاصد الشافية:٥٥٩/١، ١٣٥/٢، ١٣٧، ١٥٦، ١٥٧، ٥٦٩، ٥٨٤، ١٤١/٤، ١٤٨، ١٦٥، وغيرها كثير.

٤ـ ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق.د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، لا.ط ، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م : ٢٨/١، ٣/٢،٣٤٣/٥٥، ٤/ ٢٧٩، ٢٤/٥.

٥ـ ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، الفاكهي، جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي(٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم جميل محمد إبراهيم، دار صادر، ط١، ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م :٤٦٢.

٦ـ ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٢م :٣١٧ و ٣١٨ .

يقتصر فيه على مورد السماع، وقال أبو العباس بن الحاج: والمعتلُ العين من هذا الباب يَقِلُّ فيه فُعُول لِثِقلِه نحو: غابت الشمسُ غُيُوبًا، فيفرّون منهُ إلى فَعْل نحو: صَامَ صَوْمًا، وإلى فِعَال نحو: قامَ قيامًا، ويستثقلونه أيضًا في المعتل اللام نحو: دنا دُنُوًّا، فيفرون إلى فِعال نحو: بنى بناءً ، وإلى فَعْل مشى مَشيًا. فَفُعُول في هذين النوعين معتل العين والمعتل اللام قليل، والأكثر فيها ما مثّلت، وهو الذي ينبغي أن يُقاس عليه عند عدم السماع، وفَعْل فيها عندي أقَلُّ من فِعَال ، وفَعَال. والقياس في فَعِلَ فَعَلَ كفَرِحَ و تَرِحَ وهكذا أطلق أكثر النحاة، وينبغي أنْ يُقيّد بما قاله ابن الحاج))[١].

وغيرها من الآراء التي نقلها النحاة عنه، ممّا لا نرى ضرورة الحديث عنها غير أننا أردنا أن ننبه إلى عقلية هذا الرجل إذ لا تكاد تجد كتابًا أُلف في النحو والصرف بعده إلا وقد جعل آراءه وكتبه مصدرًا من مصادره.

ولما كانت آراؤه متفرقة في كتب النحاة ولم تجمع في كتاب مستقل ارتئينا أن ندرسها على شكل مسائل مختارة من كتب المتأخرين وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: عدم اشتراط تقدم الفاعل على المفعول مع أمن اللبس:ـ

الأصل في الجملة الفعلية أن تبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول، ولكل واحدٍ من هذه الأركان الثلاثة أحكام خاصة به.

فقد يتقدم المفعول به على الفاعل جوازًا أو وجوبًا، وقد يتأخر بعد الفعل والفاعل أيضًا جوازًا ووجوبًا، وقد يتقدم المفعول على الفعل دون الفاعل، ولكل ذلك أحكام فصّل النحاة القول فيها لسنا بصدد الخوض فيها[٢].

١ـ الارتشاف: ٢/٢٩١و٢٩٤، و ينظر الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م : ٤/٥ـ ٦ ، و المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق.د: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م :٢/٦٢٣.

٢ـ ينظر: المقّرب، ابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م : ٧٨، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع، لا. ط، ٢٠٠٩ : ٢/١٠١و١٠٢، شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهداني(ت٧٦٩هـ)، على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر،ط١٤، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م: ٢/٤٨٤ ـ ٤٨٨.

إلا إنما نذكره هنا أنّ النحاة أجمعوا على وجوب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب، سواء أكان المرفوع فاعلًا أو مفعولًا لم يُسمَّ فاعله، أو اسم كان وأخواتها. والفصل بينهما بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب البقاء على الأصل أو الخروج عنه وخوف الالتباس بكونهما مقصورين أو مضافين إلى ياء المتكلم أو مشارين أو نحوهما ممّا لا يظهر فيه اعراب من غير دليل على تغيّر الفاعل موجب لتقديم الفاعل على المفعول[١].

فالمسألة منحصرة عند النحاة في أمن اللبس، فإذا التبس الأمر نحو: زار صديقي اخي، وضرب موسى عيسى ، وغير ذلك امتنع التقديم؛ لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية وإذا وجدت القرينة اللفظية نحو: ضربت سلمى موسى، أو المعنوية نحو: أكل الكمثرى موسى، جاز لأمن اللبس. هذا ماذكره النحاة كما تقدم ما خلا ابن الحاج الذي جوّز تقديم المفعول على الفاعل من دون وجود قرينة لفظية أو معنوية، إذ قال: ((وهذا الذي ذكروه لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض، والإلباس لا يعتبر على الإطلاق))[٢].

وأمّا قوله: إنّ الذي ذكروه من هذه الأغراض لا يوجد في كتاب سيبويه، فإنّ عدم وجودها في الكتاب ليس دليلًا على جوازها، وأمّا قوله: إنّ الإلباس لا يعتبر على الإطلاق، فهذا أمر مردود أيضًا؛ لأن العرب لا تلبس ولا توهم في كلامها وإنّ الإيضاح والقصد سمة المتكلم، ولا يجوز على الإطلاق أن تقول: ضربت ليلى سلمى، بِعَدِّ(ليلى) مفعولًا مقدمًا، ولو كان الإلتباس أمرًا غير معتبر كما ذكر لما وُجِدتْ الحركاتُ.

ثم استدل بما ذكره الزجاج في قوله تعالى:﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾ الأنبياء: ١٥ ، أنه يجوز أن يكون(تلك) في موضع رفع اسم زالت، وفي موضع نصب على خبر زالت ولا اختلاف بين النحويين في الوجهين[٣]. ولا حجة له أيضًا لبيان المعنى وعدم وجود اللبس ؛

١ـ ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) تحقيق، د: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٤ :٧٧/١، و المقدمة الجزولية في النحو، شرح وتحقيق د: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، لا.ط، ١٩٨٨م :٤٩، والمساعد: ٤٠٥/١.

٢ـ الارتشاف: ١٣٤٨/٣.

٣ـ معاني القرآن واعرابه للزجاج، أبو اسحاق بن إبراهيم بن السري، (ت٣١١)، تحقيق.د: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، لا.ط، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م : ٣١٣/٣.

لأنّ (تلك) يعود على الآية السابقة وهي قول الكافرين واعترافهم بظلمهم فلا استدلال له فيما احتج به.

واستدل ابن الحاج على دعواه هذه بقوله: ((إنّ في العربية أحكامًا كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ثم لا يقال بامتناعها. كتصغير عُمر وعمرو، فإنّ اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو أحدهما مع أنَّ المقاصد المعروفة بين العقلاء اجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه.))[1] .

وهذا الذي ذكره ابن الحاج من تصغير (عُمر وعمرو) على (عمير) أمر متعلق بالمفردات لا بالتراكيب فإن صُغِّر هذا الاسم أو ذاك لا يكون لبس في السياق الذي وضع فيه، وما ذكره من أنّ المتكلم قد يلبس على المخاطب لغرضٍ مقصود دعوى بلا دليل ولا تُعضدها الحقيقة بأي حالٍ من الأحوال.

ولا شك أننا نميل مع إجماع النحاة على عدم تقديم المفعول على الفاعل من غير قرينة؛ لأنّ مرتبة الفاعل تلي الفعل وهذا هو الأصل. وإن تقدم المفعول وتأخر الفاعل فلا بدّ من علةٍ لفظية أو معنوية يريدها المتكلم فلا يجوز تقدم المفعول على الفاعل إذا خُفي الإعراب ولا توجد قرينة ساندة للمعنى. ولم يؤيد ابن الحاج مذهبه هذا بالسماع او القياس.

المسألة الثانية: عدم نيابة اسم الإشارة عن الرابط لجملتهِ الخبرية : ـ

أجمع النحاة على اختلاف مذاهبهم أنّ الجملة الواقعة خبرًا إمّا أن تكون نفس المبتدأ في المعنى وهي عندئذٍ لا تحتاج إلى رابط، وإمّا أن لا تكون كذلك فلابُدّ لها من رابطٍ يربطها بالمبتدأ و عدّ ابن هشام روابط الجملة عشرة منها:

١ـ الضمير ظاهرًا أو مقدرًا، كقوله تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ النازعات: ٤٠ – ٤١ .

٢ـ إعادة المبتدأ بلفظه، والأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، كقوله سبحانه:﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ ﴾ الحاقة: ١ – ٢,

---

١ـ همع الهوامع: ٢٥٩/٢ ،٢٦٠.

٣ـ إعادته بمعناه كقوله جل وعلا: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ الأعراف: ١٧٠ .

٤ـ العموم نحو: زيد نعم الرجل[١].

٥ـ الإشارة على المبتدأ: ذكره ابن عصفور وفاقًا للنحويين، وجعل منه قوله جل جلاله: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ الأعراف: ٢٦ ، في قراءة من رفع(لباسًا)[٢]، كأنه قال: هو خير منه، وقوله جل شأنه:﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ الشورى: ٤٣ ،أي: إن صبره[٣]. وهذا الذي ذكره ابن عصفور من عدّ الإشارة إلى المبتدأ واحدة من الروابط هو ما عليه إجماع النحاة بصريين وكوفيين بحسب ما أطلعنا عليه من مصادر، إلا إنّ ابن الحاج خصّ المسألة بكون المبتدأ موصولًا أو موصوفًا والإشارة إشارة البعيد ، فيمتنع عنده نحو: زيد قام هذا ، لمانعين، وزيد ذلك، لمانع[٤].

ولا الحجة عليه في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ الإسراء: ٣٦ ، ولا حجة عليه في قوله جل جلاله: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ الأعراف:٢٦؛ لاحتمال كون ذلك فيها بدلًا أو بيانًا، وجوّز الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف[٥].

١ـ ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٠/٢.

٢ـ وهي قراءة ابن كثير و أبو عمرو وعاصم وحمزة، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بالنصب: ينظر: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، للفارسي أبو علي الحسن بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جوباجي، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م :١٢/٤، والبحر المحيط:٢٨٤/٤.

٣ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير، تحقيق،د: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق، لا، ط، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م. : ٣٤٥/١، و المقرب: ١٤٢.

٤ـ ينظر: ارتشاف الضرب: ١١١٦/٣، والهمع: ١٨/٢، و شرح المقرّب، لابن عصفور، تأليف، د. علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٩٩٠م :٦٥٨/٢.

٥ـ ينظر: مغني اللبيب: ٦٩٤/٢ و ٦٥٠.

والذي ذهب إليه جمهور النحاة بشكل عام، وابن عصفور هو الصحيح؛ لورود السماع به مثلما مثل له ابن عصفور . وممّا ورد منه أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ الأعراف: ٣٦ ، وقوله سبحانه: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ الأعراف: ٤٢ ، ولموافقته للقياس أيضًا ولإجماع النحاة على ذلك[١] .

المسألة الثالثة : بناء(كان) للمفعول :ـ

اجمع النحاة على أنَّ الفاعل إن حذف أُقيم المفعول به أو المصدر، أو الظرف أو الجار والمجرور مقامه، واختلفوا في أيٍّ هذه الأشياء أحق بالنيابة إذا اجتمعت[٢].

والأفعال من حيث بنائها للمفعول تقسم على ثلاثة اقسام: الاول: اتفق النحاة على جواز بنائه كضرب، والثاني: اتفق النحاة على منعه، نحو: نعم وبئس، والثالث: اختلفوا فيه كـ(كان وأخواتها)[٣].

وللنحاة في جواز حذف اسم كان وإقامة الخبر مقامه إذا بني للمفعول مذاهب عدة فالراجح عند جمهور النحاة أنه لا يحذف فلا يقال في (كان زيد أخاك) (كين أخوك) ولا في (كان زيد يقوم) (كين يُقام) ولا يقال (كين في الدار) ولا(كين الكون زيد قائم) ولا ما أشبه ذلك[٤]. واختاره الأعلم الشنتمري وأبو حيان، وتأولا قول سيبويه: ((فهو كائنٌ ومكون))[٥]، على أنها كان التامة[٦]. وعلة ذلك المنع عندهم أنّ الخبر لابدّ له من مبتدأ

١ـ ينظر: الارتشاف: ٣/ ١١٦٣.

٢ـ ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٠٩/٢، و شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي حمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠١٠م : ٦٠٢/٢.

٣ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي:٥٣٥/١ .

٤ـ ينظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، لا . ط، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م :١٢٦/١و١٢٧، والمقاصد الشافية:٥٤١/٢، والمساعد:٤٠٠/١ .

٥ـ الكتاب: ٤٦/١.

٦ـ ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(٤٧٦هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م : ١٨٣/١، و الارتشاف: ١٣٢٥/٢ .

ملفوظ به أو مقدر، وكذلك إذا قيل: (كين قائم، أو كين أخوك) لا فائدة له وما لا فائدة له لا تكلّم به العرب، وكذلك فإنّ السماع معدوم في المسألة وهو العمدة في القول بالجواز فإذا عُدم السماع انهدّ ركن القياس[١].

ومنهم من أجازهُ واختلفوا في اجازتهم له، فأجازه الفراء مطلقًا وزعم أنَّه ليس من كلام العرب وإنّما قاسه، وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنّه يشبه المفعول كما يقام مقام الفاعل، كذلك ما أشبههُ. وهذا الذي ذهب إليه مردود؛ لأنّه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير[٢].

ونسبه ابن السراج إلى قوم ولم يسمهم، وردهم بقوله: ((وهذا عندي لا يجوز من قبل أنّ (كان) فعل غير حقيقي، وإنّما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل، لأنّهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد، لأن الثاني هو الأول في المعنى.))[٣].

وممّن أجازه السيرافي أيضًا إذ اشترط أن يحذف الخبر والاسم جميعًا وتصاغ(كان) لمصدرها، ويكون الاسم والخبر تمييزًا له، نحو: كين الكون زيد منطلق، لأنك تقول لمن قال: هل كان زيد منطلقًا، وقد كان ذلك أي ذلك الكون ثم ينتقل إلى ما لم يسّم فاعله وتقيم الكون، وتجعل له الجملة تفسيرًا للكون، وتقول: كين زيد منطلق، فتضمره لدلالة الفعل عليه[٤].

١ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، والمقاصد الشافية: ٢/ ٥٤١.

٢ـ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد(ت٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، دار الرشيد، لا ط، ١٩٨٠م : ١٩٦، وشرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١.

٣ـ الأصول في النحو: ٨١/١.

٤ـ ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي. أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان(ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلّي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ٢٠٠٨م : ٣٠٩/١.

ونسب بعض متأخري النحاة إلى الكسائي والفراء اجازتهم (كين يقام) فجعل الكسائي المسند إليه ضمير الشأن والذي يسميه الكوفيون ضمير المجهول كأنه على معنى كين الأمر يُقام[١].

وتابعهم ابن عصفور في جواز ذلك، واشترط أن يتعلق بـ(كان) ظرف أو جار ومجرور، وعدّه المذهب الصحيح و زعم أنّه مذهب سيبويه بشرط((أن يكون في الكلام ظرف أو جار ومجرور يقام مقام الحذف ، فتقول كين في الدار فالأصل مثلًا، كان زيد قائمًا في الدار، على أن يكون في الدار متعلقًا بـ(كان) حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف))[٢].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور غير سديد، ذلك أنّ اسم كان إذا حذف وأُسنِدتْ إلى خبرها لا تحصل بذلك الفائدة، فلا فائدة لما مثّل به من قوله، كين يوم الجمعة[٣]. وحاول واهمًا أن يسند مذهبه هذا واختياره إلى سيبويه؛ لأنَّ سيبويه قال: ((يقال: كان فهو كائن ومكون كما يقال ضارب ومضروب))[٤]. ولكن سيبويه لم يتعرض في كتابه للتفصيل الذي ذكره ابن عصفور من اشتراط ظرف أو غيره، بل لم يتعرض للمسألة أصلًا[٥].

١ـ ينظر: شرح التسهيل ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تحقيق،د: عبد الرحمن السيد، و د: محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م : ١٣٠/٢، و شفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، ابو عبدالله محمد بن عيسى(ت٧٧٠هـ) تحقيق.د: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، لا.ط، د.ت : ٤٢٠/١ .

٢ـ شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥/١، ٥٣٦، و ينظر المقرب: ٣٤١ .

٣ـ ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(ت٧٧٨هـ) تحقيق،د: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة،ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م : ١٦٣٩/٤.

٤ـ الكتاب: ٤٦/١.

٥ـ ينظر: شرح المقرب: ٥٥٧/١ .

والحقيقة أنّ سيبويه في هذا النص لم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه، مكون أنه من كان التامة[١]. وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف ويستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلّا إن منع مانع[٢].

والذي نخلص إليه أن ابن عصفور وهم في فهم نص سيبويه وليس موافقًا للكوفيين في رأيهم؛ لأنّه شديد التمسك بآراء سيبويه بشكل خاص، والبصريين بشكل عام[٣]. ((والنكتة التي لم يشعر بها ابن عصفور ، أنه لمّا حُذفَ اسمها وخبرها عادت تامة، فصح البناء، وإذا كان كذلك خرجت عن مسألة النزاع، إذ لا خلاف في صحة البناء للمفعول إذا كانت تامة كسائر الأفعال التامة))[٤].

لذلك كان ابن الحاج مصيبًا حينما تعقبه في هذه المسألة وخطأه أيضًا إذ يرى ((عدم الفائدة عند كلّ أحد، فإنّ يومًا من الأيام أو موضعاً من المواضع لا يخلو أن يكون فيه شيء ، ثم إنّ (كان) الناقصة لا فائدة لها، إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن خبر فلا ثمرة لها، وإنما سُميّت ناقصة لأنّها لا بد لها من اسم وخبر بخلاف التي تكتفي بالفاعل. وأيضًا لو فُرض أن يُسمع مثل(كين في الدار) على فرض أن يكون مفيدًا لم يجز أن يقال، إنه من (كان) الناقصة لاحتماله التامة، فما الحاجة إلى تكلف غير ذلك، وأيضًا فإنما بنى مذهبه على جواز تعلُّق الظرف والمجرور بـ(كان) الناقصة وغير مسلّم له، ولا حجة لمن تعلق بقول سيبويه (فهو كائن ومكون)؛ لأنّ مقصد سيبويه أمر آخر وراء ما يظهر منه لبادي الرأي))[٥].

المسألة الرابعة:ـ همزة (أفعل) التعجب بين النقل وعدمه.

لا خلاف بين النحاة في أنَّ للتعجب القياسي ثلاثة أبنية هي: ما أفعَله، وأفعِل به، و فَعُلَ ، فإذ كانت همزة (أفعل) مزيدة فللنحاة فيها ثلاثة مذاهب، الأول: عدم جواز التعجب

١ـ ينظر: النكت: ١/١٨٣ .

٢ـ ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٣٢٦.

٣ـ ينظر: المقرب: مقدمة التحقيق: ٥٠ .

٤ـ المقاصد الشافية: ٢/٥٤٢.

٥ـ المصدر نفسه: ٢/٥٤٣.

مطلقًا[١]، والثاني: الجواز مطلقًا[٢]، ونسب ابن مالك هذا المذهب إلى سيبويه وعدّه مذهب المحققين من النحاة[٣]، والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفعل) للنقل، فلا يجوز أن تُبنى منه صيغة التعجب. أو لا تكون للنقل فيجوز، وهذا المذهب ذكره ابن عصفور في قوله: ((وإن كان على وزن(أفعل) ولم تكن همزته للتعدية، جاز التعجب منه نحو قولهم: ما أخطأه، وما أجوبَهُ، وما أنتنهُ، وما أضلهُ، وما أضوأهُ ولم يقولوا: ما اجوبه، استغناءً عن ذلك بقولهم: ما أحسن جوابه، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلّا أن يشذّ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذّ من ذلك قولهم: ما آتاه للدراهم، ما اعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما اضيعه للشيء))[٤]. لأنّ ابن عصفور يرى أنّ همزة (أفعل) في التعجب للنقل بدليل قولهم ما أظرفَ زيدًا، فيصير(ظرف) يتعدّى بعد أنْ كان غير متعدٍ، فدّل ذلك على أنه منقول إلى (فَعُلَ) حتى يصير غير متعدٍ، وأنّهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا: لَفَعُلَ : نحو: لَشَرُفَ زيدًا، و لَضرُبتَ يدَكَ، فينقلون فَعَلَ و فَعِل إلى فَعُلَ، ومن كلامهم : ضَرُبتَ إليك يدُك، أي: ما أضربها[٥].

وتعقبه ابن الحاج كديدنه فذكر أنّ هذا التفصيل الذي فصّله شيء لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي[٦]. وابن الحاج ـ رحمه الله ـ محق في هذا الاعتراض ، فالنحاة مجمعون على أنّ الثلاثي المجرد يتعجب منه على وزن (ما أفعله) سواء أكانت الهمزة للتعدية أم لغيرها، فلم يفرقوا بينهما وما ذكره ابن عصفور خرق لإجماعهم، ومذهب سيبويه

١ـ ينظر: المقتضب، المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا.ط، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م : ١٨١/٤، والاصول في النحو: ١٥٢/٣، و التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري خالد بن عبد الله(ت٩٠٥هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، دار التوقيفية للتراث، القاهرة، لا ط، ٢٠١١م /١٩١/٢ .

٢ـ ينظر: شرح الكافية: ٢٣٠/٢، والمساعد: ١٦٤/٢.

٣ـ ينظر: شرح التسهيل: ٤٦/٣، و شرح الجمل ابن الفخار، أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد(ت٧٥٤هـ) . تحقيق،د: روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٣م: ٣٩٢/١.

٤ـ المقرّب:١١٠، وينظر: شرح جمل الزجاجي ، ابن هشام ابو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الانصاري، تحقيق،د: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م : ١٨٢.

٥ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٨١/١، وشرح الجمل لابن الفخار: ٣٩٢/١.

٦ـ ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٧٨.

جواز التعجب من (أفعل) الثلاثي من غير أن يحدد همزته، بدليل أنه أفرد بابًا سماه((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ويتمكن تمكنه وبناؤه أبدًا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ و أفْعَلَ))[١].

والظاهر أنّ سيبويه ـ رحمه الله ـ ساوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها وأطلق القول بأفعَلَ، فعُلمَ لأنه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور الذي اجاز القياس على (ما أغفى زيدًا) ؛لأنّ همزته غير معدّية ولم يَقس على (ما أعطاه)؛ لأنّ همزته معدّية وهو تحكم بلا دليل[٢]، وأجاز ابن الحاج في باب التعجب أيضًا التعجب من الألوان كالسواد والبياض قياسًا ولا يقتصر ذلك عنده على السماع فجوّز ما أبيض زيدًا وما أسوده[٣].

وفي هذا نقد صريح لابن عصفور الذي عدّ ما سمع من ذلك شاذًا لا يقاس عليه ، فقال: ((ولم يَجز التعجب من العاهات والألوان ؛ لأنّ أفعالها في الأصل على وزن افعلَّ وأفعالّ، وهما أزيد من ثلاثة أحرف ، ولذلك لم يُعِلّوا حَوِلَ و عَوِرَ و سَوِدَ ؛ لأنها في معنى : احوّلَّ واعورّ واسودّ ، وأما قوله[٤]:

إذا الرّجالُ شتوا واشتدَّ أكلُهمُ فأنتَ أبيضُهم سِرْبالَ طبّاخِ

فلا يقاس عليه؛ لأنّه ضرورة))[٥].

١ـ الكتاب:١/ ٧٢ و٧٣، و شرح الجمل لابن الضائع: ٣٨٤/١.

٢ـ ينظر: شرح التسهيل: ٤٧/٣ .

٣ـ ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٨٣ .

٤ـ ينظر: ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق، لا ،ط، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م : ١٨ .

٥ـ المقرّب:١٠٩، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٧٧، تقريب المقرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق،د: عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة ، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م: ٤٨.

والذي ذهب إليه ابن الحاج هو مذهب الكوفيين الذين جوّزوا التعجب قياسًا من السواد والبياض، محتجين بما ورد من كلام النبي(عليه الصلاة والسلام) ، وأقوال الفصحاء ، والذي عليه البصريون منع القياس على ذلك وما ورد منه حملوهُ على الشذوذ والضرورة[١].

والمسموع من التعجب في السواد والبياض أمثلة قليلة لا يقاس عليها[٢]. وفي هذا الباب أيضًا منع ابن عصفور التعجب من بعض الأفعال لاستغناء العرب عن التعجب منها بغيرها وهي: قام، قعد، جلس، نام، سكر، غضب، وقال من القائلة[٣].

فلم يقولوا: ما أقومه لئلّا يلتبس بأقومه من استقام، ولم يقولوا: ما أقعدهُ لئلّا يلتبس بما أقعده من أبٍ، ولم يقولوا: ما أجلسه حملًا على ما أقعده؛ لأنّه في معناه أو حملًا على ما أقومه؛ لأنّه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكره ؛لئلّا يلتبس بقولهم: ما سكر التمرَ، إذا كان فيه السكر[٤].

والذي دفع ابن عصفور إلى عدم جواز التعجب من هذه الافعال مباشرةً هو أمن اللبس ودفع التوهم كي لا تلتبس بتراكيب أُخر، وهو غير محق في هذا؛ لأنّ النحويين مجمعون على عدم جواز التعجب من الأفعال غير القابلة للتفاوت، ولهذا فقد كان ابن الحاج مصيبًا في اعتراضه عليه ونقده له. إذ ذكر أنّه ممّا لا يتصور فيها الزيادة والنقص، فلا يُرجَح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس. فأمّا ما تكرر فعله وكثر كأن يقوم انسان مرات عدة، وآخر أقل منها أو أكثر منها ، فيمكن التعجب منه بأكثر أو أقل لا بلفظ الفعل نفسه[٥].

ومعنى كلام ابن عصفور أنّ هذه الأفعال السبعة لم تتعجب العرب منها مباشرةً مع أنها ثلاثية مجردة متصرفة ، فلم يقولوا ما أقعده ولا ما أجلسه. وإنما قالوا: ما أحسن قعوده،

١ـ ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق،د: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢ : ١٢٤، والمساعد: ٢/ ١٦٢، والارتشاف: ٤/٢٠٨٢و ٢٠٨٣

٢ـ ينظر: المقاصد النحوية: ٤/ ١٠٤، وشرح المقرب: ١/ ٤٦٩ ـ ٤٧١.

٣ـ ينظر: المقرب: ١١٢.

٤ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٥٨١و٥٨٢.

٥ـ ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٨٤.

وجلوسه، أو ما أقبحهما وهكذا في البواقي[١]. وسُمع من كلامهم هو أنوم من فهد وأنوم من غزال[٢]. واستثنى سيبويه بعض الأفعال إذ قال: ((ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته، وما أنومه في ساعة كذا وكذا...))[٣].

وممّا استثنى منه ابن مالك، ما أشد سكره وما أكثر قعوده وجلوسه وقائلته استغناءً عن ما أسكره وأقعده، وما أجلسه وما أقيله[٤].

وآخر ما يشار إليه في هذا الباب أن ابن عصفور أكثر من ذكر الشواذ التي تُحفظ ولا يقاس عليها، وهذا منهج درج عليه في مصنفاته وإن كان قد أكثر منه في هذا الباب بشكل لافت للنظر، ومن ذلك قوله: ((وأمّا الخِلقُ الثابتة فلا يجوز أن يتعجب منها إلّا أن يشذ من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه، والذي شذّ من ذلك: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أحمقه، وما أشنعه))[٥].

الأمر الذي أثار حفيظة ابن الحاج إذ انتقده على كثرة ما أورده من الشواذ فذكر أن التعجب من(ما أهوجه) ، وشبهه جائز حسن، وأمّا (ما أشنعهُ) فراجع إلى معنى الحمق قال: ((ولستُ أعلم أنّ أحدًا من النحاة عدّد في الشواذ ما عدّده ابن عصفور ولم يسلم له شاهد ممّا أورده أنّه شاذ))[٦].

وهذا الذي ذكره ابن الحاج صحيح يؤيده أن ابن عصفور ما ذكر قاعدة نحوية متعلقة بالتعجب إلّا وأتبعها بما شذّ من كلام العرب فيها ذكر أنه يحفظ ولا يقاس عليه. وقد أحصينا له سبعة مواضع ذكر فيها هذا الضرب في باب التعجب، وهذا المنهج الذي سار عليه ابن عصفور في مصنفاته من الاكثار من ذكر الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها

١ـ ينظر: شرح المقرّب: ٤٩٢/١.

٢ـ ينظر: الارتشاف: ٢٠٨٤/٤، و المثلان في الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، للاصبهاني، تحقيق: عبد الحميد قطماش، القاهرة،لا،ط، ١٩٧٢م : ٤٠٠/٢و٤٠١.

٣ـ الكتاب: ٩٩/٤ .

٤ـ ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٤٨ .

٥ المقرّب: ١٠٨، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٧٦ .

٦ـ الارتشاف: ٢٠٨٠/٤.

منهج بصري فقد عُرف عنهم أنهم لا يقسون على القليل ولا يهدرون الشاذ وإنما يذكرونه من باب حفظه وعدم القياس عليه[١].

المسألة الخامسة:ـ مجيء(لو) للتعليق في المستقبل بمعنى(إن) .

ترد(لو) لمعانٍ عدة منها، حرف مصدري بمنزلة (أن) ومنه قوله تعالى:﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ القلم: ٩ ، وهي غير ناصبة كما أنّ الشرطية غير جازمة أيضًا[٢]، وللتمني كقوله تعالى:﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الشعراء: ١٠٢، أي: فليت لنا كرّة ولهذا نصب(فنكون) في جوابها، وتأتي للعرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا[٣]، أمّا الشرطية فنحو قوله سبحانه:﴿ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ الكهف: ٧٧ ، وهي حرف امتناع لامتناع[٤]، هكذا أطلق عليها معظم النحاة، في حين سمّاها سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيرهِ[٥]. يعني أنه يقتضي فعلًا ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع[٦] .

وعند المحققين أنّه لا يليه إلّا ماضٍ في المعنى سواء أكان بلفظ الماضي أم المضارع، ومنه قوله جل شأنه:﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ الأعراف: ١٠٠ ، أو منفي بـ(لم) نحو، لو لم يقم زيد لم يقم عمر[٧]. وتابع ابن عصفور سيبويه فذكر أنّها قد تخرج عن

١ـ ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، ط١، د. ت : ١٦٤ .

٢ـ ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي احمد بن عبد النور(ت٧٠٢هـ) تحقيق، د: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م : ٣٦٠، ومغني اللبيب: ٣٥٠/١ .

٣ـ ينظر: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، معجم في اعراب الحروف العربية ، علاء الدين بن علي الأربلي(ت٦٣١هـ)، صنعه د: إميل بديع يعقوب، دار النفائس، دمشق، ط٢، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م :٢٦٧.

٤ـ ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١.

٥ـ ينظر: الكتاب: ٢٢٤/٤ .

٦ـ ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٨٩٨ .

٧ـ ينظر: رصف المباني: ٣٥٨ .

بابها وتكون بمعنى(إن) الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلًا لفظًا ومعنىً أو معنىً لا لفظًا، محتجًا بقوله[١]:

قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهارِ

بمعنى وإن باتت فصرفت الفعل إلى المستقبل[٢]، وفرق في المقرّب بينها وبين التي هي حرف لما كان سيقعُ لوقوع غيرهِ، إذ ذكر أنّ(لو) هذهِ يكون الفعل الذي بعدها بمعنى المضي وإن كانت صيغته صيغة الماضي نحو: لو يقوم زيد أمسِ لقام عمرو، والتي هي بمعنى(إن) تُخلّصُ الفعل للاستقبال وإن كانت صيغته صيغة الماضي[٣].

وممّا يحتمل الوجهين في (لو) قول بعض العرب : ((نعم العبد صُهيب لو لم يخفِ الله لم يعصهِ))[٤]، كذا نصّ ابن عصفور محتجًا بما ورد به السماع، وتعقبه ابن الحاج وخطّأه وأنكر مجيء(لو) للمستقبل بمعنى(إن) قال: ((وهذا خطأ والقاطع بذلك أنك لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول: إن لا يقم زيد فعمرو منطلق وتأول قول الشاعر... ولو باتت بأطهار))[٥].

وإلى هذا ذهب ابن الناظم إذ أنكر مجيء(لو) بمعنى (إن) للمستقبل، وزعم أنّ هذا الانكار مذهب أكثر المحققين، فذكر أنّ غاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جُعل شرطًا لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناع مجيئهِ في المضي لامتناع غيرهِ ولا يحتاج إلى إخراج(لو) عمّا عُهد فيها من الماضي[٦].

١ـ ديوان الأخطل، نشر أنطوان صالحاني ، بيروت، ١٩٩١م : ٨٤ .

٢ـ ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٤١/٢ .

٣ـ ينظر: المقرب: ١٣٤ .

٤ـ اختلف العلماء في نسبة هذا القول وصحته اختلافًا كبيرًا، ينظر: تحقيق القول مفصلًا في مثل المقرب: ١٣٤، احالة رقم(٣) .

٥ـ الارتشاف: ١٨٩٨/٤، و ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١.

٦ـ ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين بن مالك (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ٢٠١٠م : ٥٠٤ .

وقد أسهب ابن هشام في الرد عليه وتفنيد حجته من عدة وجوه منها: إنّ ما نقله ابن الناظم من إنكار أكثر المحققين مجيء(لو) للاستقبال، فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم أثبتوه. والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيها أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحدًا صرّح بخلاف ذلك إلا ابن الحاجب وابن الخباز[١].

وإنّ مجيء (لو) للاستقبال قال به كثير من النحويين، وقد ورد به السماع بكثرةٍ لا تحتمل التأويل كقوله تعالى:﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا ﴾ النساء: ٩، وقوله سبحانه:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَـٰدِقِينَ ﴾ يوسف: ١٧ ، ومنه قول الشاعر[٢]:

... أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

١ـ ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٦/١ .

٢ـ ديوان كعب بن زهير، تحقيق: علي فاعور، بيروت، لا، ط، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م:٢٠ .

وقول توبة بن الحُمَيّر[١]:

ولَوْ أَنَّ ليلى الأخيليَّةَ سَلَّمَتْ عليَّ ودوني جَنْدَلٌ وصَفائِحُ

لسَلَّمْتُ تسليمَ البشاشةِ أَوْزَقَا إليها صَدَىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ

فمجيء(لو) بمعنى (إن) للاستقبال أمر يكاد يجمع عليه النحاة لكثرة ما أوردوه من شواهد لا تحتمل التأويل، ولم يأبه النحاة بما قاله ابن الحاج وبدر الدين بن مالك وأثبتوا المعنيين لـ(لو) كما ذهب إليه ابن عصفور[٢].

وخلاصة القول في هذه المسالة أنّ الشرط متى كان مستقبلًا محتملًا وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهو بمعنى (إن) . ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهو الامتناعية، فهذا ما خلص إليه ابن هشام[٣].

١. البيتان من شواهد ابن هشام في المغني: ٣٤٥/١، وابن عقيل في شرحه على الالفية:١٣٨/٢ .

٢. ينظر: الكامل، للمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ) تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، لا.ط، د.ت : ١/ ٢٧٧، و الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م: ٢٩٥، ومغني اللبيب: ٣٤٥/١، و شرح الاشموني على ألفية ابن مالك،ابوالحسن الاشمولي،(ت ٩٢٦): محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م : ٣٨/٤، و الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، تحقيق،د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، لا، ط، ٢٠١٣م : ٩٦/٥.

٣. ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٥/١و٣٤٦، وشرح المقرب:٢ /٨٣١.

الخاتمة ونتائج البحث

إنَّ هذا البحث سعى إلى إماطة اللثام عن بعض من الجهد النحوي الذي عُرف به واحد من نحاة الأندلس ألا وهو أبو العباس أحمد بن الحاج الذي اشتهرت له آراء عدة في اللغة والنحو ، وعُرف بردوده على النحاة ومخالفته لهم، ولا سيما ابن عصفور الذي تتبعه في مقرّبه في مواضع كثيرة في كتابه(ايرادات على المقرب) وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب شأنه شأن تراثه الآخر لم يصل إلينا إلا أنّ المتأخرين قد احتفظوا بكثير من آرائه وتعقباته.

وبعد الانتهاء من البحث توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:.

١ـ إنّ ابن الحاج له آراء كثيرة في النحو انفرد بها خالف فيها من سبقه من النحاة وهي كفيلة بأن تنهض بدراسة مستقلة.

٢ـ كان ابن الحاج شديد العناية بكتاب سيبويه والتأثر بآرائه فقد كان يوافقه في جلِّ ما ذهب إليه والدليل على ذلك أنه اشتهر بقوله: ((إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما يشاء)) .

٣ـ لم تكن له آراء في النحو فحسب، وإنما نقل المتأخرون عنه آراءً في الصرف واللغة وكان الشاطبي وأبو حيان والسيوطي من أكثر الذين نقلوا عنه حتى وصفه الشاطبي بأنه((من حذاق النحويين)) كم مرّ.

٤ـ لم تذكر كتب التراجم تفاصيل عن حياة ابن الحاج وشيوخه وتلامذته ولا النشأة العلمية التي نشأها إلّا ما نقله السيوطي من سطور عن اسمه ومؤلفاته، لذلك يبقى الغموض يكتنف سيرته العلمية وكل من ترجم له اعتمد على ما جاء في بغية الوعاة فقط.

٥ـ لم يكم ابن الحاج مصيبًا في بعض ما انتقد به ابن عصفور والنحاة فقد وجدناه في كثير من المواضع يُخالف الاجماع من دون دليل عقلي ولا نقلي كإجازته وحده مثلًا الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول من غير قرينة وهو لا شك أمر مُلبس، كما بالغ في نقد ابن عصفور فقد نقده حتى في المواضع التي لم يفصّل القول فيها مع إنّ مقرّبه كتاب مختصر.

٦ـ عُرفت له متابعات للنحاة في بعض آرائه فقد وافق المبرد في حرفية(كان) ووافق سيبويه والسيرافي في عدم جواز بناء(كان) للمفعول، كما وافق الفراء والأخفش والرضي وغيرهم ومع هذا كله فإنَّ له جهدًا طيبًا في النحو غير أن ما يؤخذ عليه أنه لم يكن يعتمد على

السماع أو القياس في مواضع كثيرة في الرد على النحاة، وإنما يذكر المسألة بردٍ مختصرٍ من غير أن يشفعه بالتحليل والتأويل والاستدراك.

The objections of Ibn al-Haj (d. 647 AH) to the grammarians Preparation

Dr. Hussein Ibrahim Mubarak

Dr. Nofal Ismail Saleh

Abstract

Andalusia was celebrated with a lot of grammarians whose opinions influenced the Andalusian library. These include Ahmed ibn Muhammed, known as ibn al-Hajj, who was famous for his objections to the grammarians, especially ibn Asfour. He had books and explanations on the book of Sibuya and the characteristics of ibn Jaini and Ibn Asfour, We have relied in his research on the sources of grammarians who came after him and conveyed his views, and was the focus of their admiration, and contributed his personality grammatical in the support of grammatical ideas, opinions and answers and grammatical analyzes, and this our research came to view these responses and the arguments and arguments of the response to them leaving the bug of his views to other research, the effort agreat grammar can not be counted in this area.